مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والإدارة، م٢، ص ص ٢١٥-٢٤٤ (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م)

أسباب نقص القوى العاملة من التدريسيين الجامعيين في العراق وأساليب علاجها

فؤاد الجميعي
كلية التجارة والاقتصاد
جامعة صنعاء - صنعاء - الجمهورية العربية اليمنية

المستخلص : يدور هذا البحث حول ظاهرة انخفاض أعداد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العراقية. وقد بنيت هذه الدراسة على فرضية أساسية تقرر أن هذا الانخفاض يعود إلى نقص الحاجة وإلى عدم توافر المعلومات المنافسة. يتبع الباحث الأسلوب التاريخي في هذه الدراسة وذلك للفترة من ١٩٧٢-١٩٨٢م. وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى جزأين رئيسيين. يناقش الجزء الأول المؤشرات الكمية لأعداد أعضاء هيئة التدريس. هذه المؤشرات تتضمن:

١- ارتفاع نسبة الأستاذ/الطالب.
٢- ارتفاع نسبة أعضاء هيئة التدريس غير العراقيين مقارنة بالعراقيين.
٣- ارتفاع نسبة المحاضرين(حاملي درجة الماجستير) بالنسبة لعدد أعضاء هيئة التدريس.
٤- انخفاض نسبة أعضاء هيئة التدريس من أساتذة وأساتذة مشاركين.

ويتضمن الجزء الأول أيضًا دراسة النقص في أعضاء هيئة التدريس المتوقع حتى عام ٢٠٠٠م وذلك بالرجوع إلى:

١- الزيادة المتوقعة في عدد سكان العراق والنسبة إلى هذه الزيادة.
٢- الطلب المتوقع على التعليم الجامعي.

أما الجزء الثاني من الدراسة فيتضمن الإشارة إلى أسباب هذا الانخفاض في أعضاء هيئة التدريس والتي لم تؤخذ بعين الاعتبار أثناء التخطيط للتعليم في الجامعات العراقية.

المقدمة

أدى تطور الطلب الاجتماعي والطلب الاقتصادي على التعليم الجامعي إلى زيادة مطردة في عدد الطلبة الجامعيين. بيد أن تلك الزيادة لم تواكبها زيادة مماثلة في عدد التدريسيين، سواء من الناحية الكمية المجردة، أو من ناحية التركيب العلمي لهم. وكان طبيعيًا أن يترتب على ذلك تفاقم مشكلة نقص هيئات التدريس بالجامعات العراقية.

يتخذ البحث هذه المشكلة محورًا له، حيث يتناولها في أقسام ثلاثة. يعرض الأول منها مؤشرات ذلك النقص، ويحلل القسم الثاني أسبابه، في حين يبين القسم الأخير أساليب علاج المشكلة.

إن الهدف من البحث هو بيان أساليب تحقيق التوازن بين عدد الطلبة الجامعيين وبين عدد التدريسيين اللازمين للنهوض بالتعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع. ويجد هذا الهدف أهميته في ارتباط المستوى العلمي لمخرجات التعليم الجامعي وكذلك ارتباط حركة البحث العلمي بحجم هيئات التدريس ومستوياتها.

يعتمد البحث المنهج التاريخي المقارن لتوثيق مؤشرات نقص التدريسيين وأسبابه من خلال عرض إحصاءات التدريسيين، كما يعتمد أسلوب التحليل المكتبي لاستخلاص النتائج من بيانات تلك الإحصاءات وتفسيرها.

تبقى الإشارة إلى أن الأساليب المقترحة لعلاج المشكلة تحتمل -بالضرورة- وجهات نظر متعددة، وترتيبًا على ذلك، يصبح من التعسف في القول، أن يقال إن الحلول المطروحة لا تحتمل الخلاف.

القسم الأول

مؤشرات نقص القوى العاملة من التدريسيين الجامعيين

تشير دراسة وتحليل الإحصاءات المتوافرة منذ العام الدراسي ١٩٧٣/٧٢م وحتى العام الدراسي ١٩٨٣/٨٢م إلى وجود نقص في عدد التدريسيين الجامعيين. ويتبين هذا النقص واضحًا من خلال دراسة حجم القوى العاملة من هؤلاء التدريسيين، وكذلك التركيب العلمي لهم من ناحيتي الدرجات والمراتب العلمية، فضلاً عن التقديرات المتوقعة لإعدادهم حتى عام ٢٠٠٠م.

أولاً: مؤشرات النقص في حجم التدريسيين

تعد نسبة أعضاء هيئات التدريس إلى عدد الطلاب، من المعايير الأساسية لتحديد ملاءمة حجم التدريسيين من الناحية العددية المجردة للنهوض بالمهام الأساسية للتدريسيين في عمليتي التعليم والبحث العلمي.

ويتضح من الجدول رقم (١) أن هذه النسبة كانت ١: ١٨,٥ في العام الدراسي ١٩٨٣/٨٢م، وأنها تراوحت بين ١: ١٧,١ وبين ١: ٣٠ في السنوات العشر السابقة على ذلك العام.

غير أن هذه النسبة ترتفع كثيرًا في حالة استبعاد المدرسين المساعدين حيث تصل إلى ١: ٣١ في العام الدراسي ١٩٨٣/٨٢م، في حالة الاقتصار في حسابها على مرتبة مدرس فما فوق[١].

جدول رقم (١)

نسبة أعضاء هيئات التدريس إلى عدد الطلبة بالتعليم الجامعي في العراق

من العام الدراسي ١٩٧٣/٧٢م وحتى العام الدراسي ١٩٨٣/٨٢

العام الدراسي	عدد الطلبة[١]	عدد التدريسيين[٢]	النسبة (تدريسي/طالب)
٧٣/٧٢	٤٧١٠٩	٢٣٦٣	١٩,٩
٧٤/٧٣	٥٥٩٧١	٢٤٠٢	٢٣,٣
٧٥/٧٤	٦٥٩٨٣	٢١٩٦	٣٠,٠
٧٦/٧٥	٦٩٨٠٤	٢٣٣١	٢٩,٩
٧٧/٧٦	٧٢١٨٥	٣١٤٦	٢٢,٩
٧٨/٧٧	٧٣٣٢٢	٣٥٣٦	٢٠,٧
٧٩/٧٨	٧٨٢٩٧	٣٧١١	٢١,١
٨٠/٧٩	٨٠٥٧٢	٤٥٨٩	١٧,٦
٨١/٨٠	٨١٧٨٢	٤٦٢٧	١٧,٧
٨٢/٨١	٨٣٤٥٨	٤٨٨٠	١٧,١
٨٣/٨٢	٨٥٥٧٣	٤٦٢٤	١٨,٥

المصادر:

١- **الجهاز المركزي للإحصاء**، *المجموعة الإحصائية السنوية*، سنة ١٩٧٣/الجدول ٣٦٠. سنة ١٩٧٤، الجدول ٣١٣، سنة ١٩٨٢ الجدول ٢٢/١١.

- **وزارة التربية، الإحصاء التربوي**، *التقرير السنوي للأعوام الدراسية ١٩٧٥/٧٤ وحتى ١٩٨١/٨٠*. الجدول رقم ١/٦ من كل تقرير.

٢- **الجهاز المركزي للإحصاء**، *المجموعة الإحصائية السنوية*، سنة ١٩٧٣/الجدول ٣٧٥، سنة ١٩٧٤ الجدول ٣٢٤، سنة ١٩٨٢ الجدول ٢٤/١١.

- **وزارة التربية الإحصاء التربوي**، *التقرير السنوي للأعوام الدراسية* ١٩٧٥/٧٤ وحتى ١٩٧٩/٧٨، وكذلك العام الدراسي ١٩٨١/٨٠ الجدول رقم ٥/٦ من كل تقرير.

---

(١) بلغ عدد التدريسيين للعام الدراسي ١٩٨٣/٨٢، ٤٦٢٤ عضوًا، منهم ١٨١٣ عضوًا بمرتبة مدرس مساعد، في حين كان عدد الطلاب ٨٧٧١٠ طلاب لنفس العام.

وطبقًا للجدول رقم (٢) بلغت نسبة التدريسيين غير العراقيين ١٩,٣٪ من مجموع التدريسيين للعام الدراسي ١٩٨٣/٨٢. من بينهم ١٢,٢٪ من التدريسيين العرب والباقي من الأجانب وهو ما يقابل ٨٩٣ عضوًا بهيئات التدريس وباستبعاد هذا العدد تصل نسبة أعضاء هيئات التدريس بما فيهم المدرسون المساعدون إلى الطلبة ١: ٢٢,٩ طالب، كما تصل إلى ١: ٤٥,٧ طالب في حالة استبعاد المدرسين المساعدين بيد أنه يتعين الإشارة إلى التذبذب الحاد الذي اقسم به استخدام غير العراقيين، وهو ما يدل عليه انخفاض نسبتهم إلى ٣,٢٪ من مجموع التدريسيين في العام التالي مباشرة، وارتفاع هذه النسبة إلى ٤٠,٤٪ على النحو الذي كان قائمًا في العام الدراسي ١٩٧٦/٧٥.

جدول رقم (٢)

النسبة المئوية للتدريسيين العرب والأجانب إلى مجموع التدريسيين بالتعليم الجامعي في العراق من العام الدراسي ١٩٧٣/٧٢ وحتى العام الدراسي ١٩٨٤/٨٣

العام الدراسي	مجموع التدريسيين[١]	عدد غير العراقيين[٢]			النسبة المئوية لغير العراقيين من مجموع التدريسيين		
		العرب	الأجانب	المجموع	العرب	الأجانب	المجموع
٧٣/٧٢	٢٣٦٣	٩٠	١٦٥	٢٥٥	٣,٨	٧,٠	١٠,٨
٧٤/٧٣	٢٤٠٢	١١٦	١٢٣	٢٣٩	٤,٨	٥,١	٩,٩
٧٥/٧٤	٢١٩٦	٣٦٦	٢٣٣	٥٩٩	١٦,٧	١٠,٦	٢٧,٣
٧٦/٧٥	٢٣٣١	٦٥١	٢٩١	٩٤٢	٢٧,٩	١٢,٥	٤٠,٤
٧٧/٧٦	٣١٤٦	٥٣٢	٣٠٠	٨٣٢	١٦,٩	٩,٥	٢٦,٤
٧٨/٧٧	٣٥٣٦	٦٩٨	٣٥٧	١٠٥٥	١٩,٧	١٠,١	٢٩,٨
٧٩/٧٨	٣٧١١	٤٥٩	٣١٢	٧٧٠	١٢,٤	٨,٤	٢٠,٨
٨٠/٧٩	٤٥٨٩	–	–	٤٣٣	–	–	٩,٤
٨١/٨٠	٤٦٢٧	٣١٥	٣٨٥	٧٠٠	٦,٨	٨,٣	١٥,١
٨٢/٨١	٤٨٨٠	–	–	٣٧٨	–	–	١٣,١
٨٣/٨٢	٤٦٢٤	٥٦٤	٣٢٩	٨٩٣	١٢,٢	٧,١	١٩,٣
٨٤/٨٣	٤٩٣٩	١٠٥	٥٣	١٥٨	٢,١	١,١	٣,٢

المصادر :

١- **الجهاز المركزي للإحصـــاء**، *المجموعة الإحصائية السنوية، مصدر سابق* ووزارة التربية والإحصاء التربوي، **التقرير السنوي مصدر سابق.**

٢- **الجهاز المركزي للإحصـــاء**، *المجموعة الإحصائية السنوية سنة ١٩٧٣* الجدول ٣٧٥، سنة ١٩٧٤ جدول ٣٢٤، سنة ١٩٧٧ جدول ١٨/١١، سنة ١٩٧٨. جدول ٢٥/١١.

- **وزارة التربيـــة**، الإحصاء التربوي، *التقرير السنوي للأعوام الدراسية ٧٥/٧٤، ٧٦/٧٥، ٧٩/٧٨، ١٩٨١/٨٠*، الجدول رقم ٥/٦ من كل تقرير.

- *النشرات والأدلة الإحصائية، والتقارير السنوية والنشرات* الخاصة بكل من الجامعة العراقية للأعوام ١٩٨٠/٧٩، ١٩٨٢/٨١، ١٩٨٤/٨٣.

وعلى الرغم من أن نسبة تدريسي/طالب تتباين من دولة إلى أخرى، ومن جامعة إلى أخرى وبين هيئات تدريس العلوم الإنسانية وهيئات تدريس العلوم الصرفة، إلا أنه من الثابت أن تلك النسبة منخفضة في التعليم الجامعي العراقي عند مقارنتها بمثيلاتها في الدول الصناعية أو بعض الدول النامية. فمن جانب، تصل هذه النسبة إلى ١: ٨,٣ طالب في التعليم الجامعي بالمملكة المتحدة، حيث تبلغ ١: ٧,٥ طالب في الكليات العملية، ١: ٩ في الكليات النظرية[٢].

ومن جانب آخر، كانت تلك النسبة ١: ٧,٥ بجامعة الكويت، ١: ٩,٨ بجامعة قطر، ١: ١٤,٨ بالتعليم الجامعي السعودي[٣].

من نافلة القول أن انخفاض هذه النسبة ليس هدفًا في حد ذاته، وإنما وسيلة ضرورية لرفع مستوى التعليم في ضوء التغيرات التي لحقت بالمعارف الإنسانية والمشكلات المطروحة، لقد كان ارتفاع هذه النسبة لا يثير قلقًا في الماضي، حين كان التدريس يلقن ما يملكه من معارف لطلبته وينقل إليهم الحلول اللازمة للمشاكل التي سوف تواجههم بعد تخرجهم. وعلى النقيض من ذلك أدى تراكم المعرفة واختلاف المشاكل التي يواجهها الطالب بعد تخرجه عن تلك التي واجهها معلمه إلى ضرورة التخلص من أسلوب التلقين، وتعليم الطالب أصول البحث وأساليبه من خلال الحوار ودراسة الحالات وإعداد البحوث وحل التمارين العلمية، بهدف حث الطالب على الإبداع ومواجهة المشكلات المتغيرة بحلول جديدة وأفكار مبتكرة. وبديهي أن هذه الأهداف يتعذر تحقيقها بدون خفض نسبة تدريسي/طالب بما يسمح للتدريسي بمتابعة قدرات كل طالب وميوله.

ثانيًا: مؤشرات النقص في التركيب العلمي لهيئات التدريس

(أ) عدم توازن التركيب العلمي حسب الدرجات العلمية

أجازت النظم الجامعية قبول حملة درجة الماجستير بين أعضاء هيئات التدريس من قبيل الاستثناء. غير أن الاعتماد المتزايد على حملة الماجستير جعل منهم القاعدة الأساسية للجامعات العراقية. ووفقًا للجدول رقم (٣) يمثل حملة الماجستير نسبة ٥٠,٩٪ من مجموع التدريسيين للعام

(٢) انظر ما أورده، **محمد حمدي النشار**، نحو مسار جديد للجامعات المصرية، *الأهرام الاقتصادي*، العدد **٥٠٦**، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٧٦، ص ٤٦.

(٣) النسب مستخرجة على أساس الأرقام المطلقة للتدريسيين والطلبة بجامعات تلك الأقطار. انظر: مكتب التربية العربي لدول الخليج *دليل التعليم العالي والجامعي في دول الخليج*، مطبعة مكتب التربية لدول الخليج، الرياض ١٩٨٥، ويلاحظ أن النسبة الغالبة من التدريسيين بتلك الجامعات من غير الوطنيين المحليين.

الدراسي ١٩٨٤/٨٣، فضلاً عن ٤,٢٪ يحملون مؤهلات أدنى من هذه الدرجة العلمية. بينما لا تتجاوز نسبة حملة الدكتوراه ٤٤,٩٪، وهو ما يعني أن أكثر من نصف أعضاء هيئات التدريس لا يحملون درجة الدكتوراه التي تمثل الحد الأدنى اللازم الحرص عليه للانضمام لهيئات التدريس. ومن المثير للانتباه أن حملة الماجستير يمثلون ٦٤,٢٪ من أعضاء هيئة التدريس بجامعة صلاح الدين، ٥٦,٨٪ بجامعة الموصل لنفس العام.

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبي للتدريسيين حسب الدرجات العلمية والجامعات

في العراق للعام الدراسي ١٩٨٤/١٩٨٣

الجامعة	عدد التدريسيين[١]				النسب المئوية			
	دكتوراه	ماجستير	أخرى	المجموع	دكتوراه	ماجستير	أخرى	المجموع
جامعة بغداد	٩٩٢	٨٧٢	١٢٥	١٩٨٩	٤٩,٩	٤٣,٨	٦,٣	١٠٠
جامعة الموصل	٣٥٨	٥٥٥	٦٤	٩٧٧	٣٦,٦	٥٦,٨	٦,٦	١٠٠
جامعة البصرة	٣٣٠	٣٢٢	١	٦٥٣	٥٠,٣	٤٩,٣	٠,٣	١٠٠
جامعة المستنصرية	٢٢٣	٢٩٤	١٤	٥٣١	٤٢,٠	٥٥,٣	٢,٦	١٠٠
جامعة صلاح الدين	١٨٦	٣٣٣	–	٥١٩	٣٥,٨	٦٤,٢	٠,٠	١٠٠
الجامعة التكنولوجية	١٣١	١٣٦	٣	٢٧٠	٤٨,٥	٥٠,٤	١,٠	١٠٠
المجموع والنسب	٢٢٢٠	٢٥١٢	٢٠٧	٤٩٣٩	٤٤,٩	٥٠,٩	٤,٢	١٠٠

(١) المصادر:

- **جامعة بغداد**، *نشرة جامعة بغداد الإحصائية للعام الدراسي* ١٩٨٤/١٩٨٣.
- **جامعة الموصل**، *التقرير السنوي* للعام الدراسي ١٩٨٤/٨٣.
- **جامعة البصرة**، *الدليل الإحصائي السنوي* للعام الدراسي ١٩٨٤/١٩٨٣.
- **جامعة صلاح الدين**، *المجموعة الإحصائية السنوية* للعام الدراسي ١٩٨٤/١٩٨٣.
- **الجامعة المستنصرية**، *استمارة التعليم الجامعي* للعام الدراسي ١٩٨٤/١٩٨٣.
- **الجامعة التكنولوجية**، *النشرة الإحصائية* لعام ١٩٨٥.

وتكشف الدراسة المقارنة لهذه النسب بما كان قائمًا في العام الدراسي ١٩٧٥/٧٤ وعلى النحو المبين بالجدول رقم (٤)، أن نسبة حملة الماجستير لم تكن تتجاوز ٣١,١٪ وأنها كانت أقل على مستوى كل جامعة عما أصبحت عليه في العام الدراسي ١٩٨٤/٨٣ وذلك باستثناء الجامعة المستنصرية. ويعني ذلك أن الجامعات العراقية قد تخلت عن التكوين المتكامل لهيئاتها التدريسية تحت ضغط زيادة عدد الطلبة بها، وهو أمر له سلبياته العديدة خاصة إذا وضع في الاعتبار أن بعض حملة الماجستير حصلوا على درجاتهم بعد اجتياز عدد من المقررات وبدون إعداد أطروحات، وأنهم يتحملون أكبر عدد من ساعات التدريس بحكم ارتفاع نصابهم.

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبي للتدريسيين حسب الدرجات العلمية والجامعات

في العراق للعام الدراسي ١٩٧٤/١٩٧٥

الجامعة	عدد التدريسيين[١]				النسب المئوية			
	دكتوراه	ماجستير	أخرى	المجموع	دكتوراه	ماجستير	أخرى	المجموع
جامعة بغداد	٧٣٤	٤٤٤	٤٣٥	١٦١٣	٤٥,٥	٢٧,٥	٢٧,٠	١٠٠
جامعة الموصل	١١٢	٨٨	١٧	٢١٧	٥١,٦	٤٠,٦	٧,٨	١٠٠
جامعة البصرة	١٠٢	٤٩	٤٨	١٩٩	٥١,٢	٢٤,٦	٢٤,١	١٠٠
جامعة المستنصرية	١٩	٥٣	١٦	١٢٨	١٤,٨	٧٢,٧	١٢,٥	١٠٠
جامعة السليمانية (صلاح الدين)	٣٨	٣٣	٥٢	١٢٣	٣٠,٩	٢٦,٨	٤٢,٣	١٠٠
كليات دينية	٣	٧	٥	١٥	٢٠,٠	٤٦,٧	٣٣,٣	١٠٠
المجموع والنسب	**١٠٠٨**	**٧١٤**	**٥٧٣**	**٢٢٩٥**	**٤٣,٩**	**٣١,١**	**٢٥,٠**	**١٠٠**

(١) المصدر:

وزارة التربية، الإحصاء التربوي، *التقرير السنوي للعام الدراسي* ١٩٧٤/١٩٧٥، الجداول ١٣/٦، ١٤/٦، ١٥/٦، ١٦/٦.

(ب) عدم توازن التركيب العلمي حسب المراتب العلمية

لقد ترتب على عدم توازن التركيب العلمي حسب الدرجات العلمية غياب التوازن حسب المراتب العلمية بين هيئات التدريس، حيث يتبين من الجدول رقم (٥) أن النسب المئوية لتوزيع التدريسيين بين المراتب العلمية للعام الدراسي ١٩٨٣/٨٢ هي ٤٣,١٪ للمدرسين المساعدين، ٣٦,٨٪ للمدرسين، ١٥,٨٪ للأساتذة المساعدين، ١٠٪ للأساتذة المشاركين، ٦,٦٪ للأساتذة. ويلاحظ أن نسبة المدرسين المساعدين تتجاوز النسبة العامة وهي ٤٣,١٪ بجميع الجامعات فيما عدا جامعة بغداد فقط، كما يلاحظ أن هذه الجامعة تستأثر بالجزء الأكبر من الأساتذة والأساتذة المساعدين.

إن النتيجة المستخلصة من تلك النسب هي أن قاعدة التعليم الجامعي والبحث العلمي ترتكز -في الواقع العملي- على المدرسين المساعدين، وأن عدد التدريسيين من حملة مرتبة الأستاذية ومن حملة مرتبة أستاذ مساعد لا يتكافأ مع المهام المتوقعة منهم في مجال الدراسات العليا وفي حركة البحث العلمي، حيث يتم استنزاف وقتهم في التدريس لمرحلة البكالوريوس في ضوء النقص الشديد في عدد المدرسين.

وتشير مقارنة التوزيع النسبي للتدريسيين حسب مراتبهم العلمية بين العام الدراسي المتقدم وبين العام الدراسي ١٩٧٥/٧٤ وعلى النحو الموضح بالجدول رقم (٦) إلى ارتفاع حاد في عدد المدرسين المساعدين حيث قفزت نسبتهم إلى مجموع التدريسيين من ١٦,١٪ في عام ١٩٧٥/٧٤ إلى ٤٣,١٪ في عام ١٩٨٤/٨٣ وكذلك انخفضت نسبة المدرسين من ٢٨,٩٪ إلى ٢٦,٨٪ كما انخفضت نسبة الأساتذة المساعدين من ٢٠,٦٪ إلى ١٥,٨٪ لنفس العامين. ومع ذلك فقد ارتفعت نسب الأساتذة من ٥,٢٪ إلى ٦,٦٪.

ثالثًا: التقديرات المتوقعة من التدريسيين حتى عام ٢٠٠٠م

يرتكز تقدير الأعداد المجردة للتدريسيين على ثلاثة عوامل أساسية يتمثل الأول منها في الحجم المتوقع للسكان ويتم استخراجه باستخدام معدل النمو السنوي السائد. ويتمثل الثاني في تحديد نسبة عدد طلبة الجامعات إلى حجم السكان في ضوء البيانات التاريخية المتوافرة وتقدير الأعداد المتوقعة من الطلبة وفقًا لذلك، في حين يتمثل العامل الأخير في تحديد نسبة أعضاء هيئات التدريس إلى أعداد الطلبة في ضوء الإمكانات المتاحة والمستوى العلمي المستهدف، ثم استخراج العدد المتوقع من التدريسيين طبقًا لتلك النسبة.

إن تطبيق تلك العوامل يؤدي إلى التقديرات التالية والمبينة في الجدول رقم (٧).

الجدول رقم (٥)
التوزيع النسبي للتدريسيين حسب المراتب العلمية والجامعات في العراق للعام الدراسي ١٩٨٤/١٩٨٣

الجامعة	عدد التدريسيين							النسب المئوية						
	أستاذ	أستاذ مشارك	مدرس	أستاذ مساعد	مدرس مساعد	أخرى	المجموع	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	أخرى	المجموع
جامعة بغداد	٨٩	٣٣	٧٤٢	٤٥٨	٦٤٠	٢٧	١٩٨٩	٤,٥	١,٧	٢٣,٠	٣٧,٣	٣٢,٢	١,٤	١٠٠
جامعة الموصل	٢٦	٨	٣٢٨	١٤٢	٤٧٣	–	٩٧٧	٢,٧	٠,٨	١٤,٥	٣٣,٦	٤٨,٤	–	١٠٠
جامعة البصرة	٤	٤	٢٥٩	٨٥	٣٠١	–	٦٥٣	٠,٦	٠,٦	١٣,٠	٣٩,٧	٤٦,١	–	١٠٠
الجامعة المستنصرية	١٥	٢	٢٠٤	٤٩	٢٦١	–	٥٣١	٢,٨	٠,٤	٩,٢	٤٨,٤	٤٩,٢	–	١٠٠
جامعة صلاح الدين	٥	–	١٧١	٢٠	٣٢٣	–	٥١٩	١,٠	–	٣,٩	٣٣,٠	٦٢,٢	–	١٠٠
الجامعة التكنولوجية	٢	–	١١٣	٢٥	١٣٠	–	٢٧٠	٠,٧	–	٩,٣	٤١,٩	٤٨,١	–	١٠٠
المجموع والنسب	١٤١	٤٧	١٨١٧	٧٧٩	٢١٢٨	٢٧	٤٩٣٩	٦,٦	١,٠	١٥,٨	٣٦,٨	٤٣,١	٠,٥	١٠٠

المصادر :

- جامعة بغداد ، **نشرة جامعة بغداد الإحصائية للعام الدراسي** ١٩٨٤/١٩٨٣ .
- جامعة الموصل ، **التقرير السنوي للعام الدراسي** ١٩٨٤/٨٣ .
- جامعة البصرة ، **الدليل الإحصائي السنوي للعام الدراسي** ١٩٨٤/٨٣ .
- جامعة صلاح الدين ، **المجموعة الإحصائية السنوية للعام الدراسي** ١٩٨٤/٨٣ .
- الجامعة المستنصرية ، **استمارة التعليم الجامعي للعام الدراسي** ١٩٨٤/٨٣ .
- الجامعة التكنولوجية ، **النشرة الإحصائية** لعام ١٩٨٥ .

الجدول رقم (٦)
التوزيع النسبي للتدريسيين حسب المراتب العلمية والجامعات في العراق للعام الدراسي ١٩٧٤/١٩٧٥

الجامعة	عدد التدريسيين							النسب المئوية						
	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	أخرى	المجموع	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	أخرى	المجموع
جامعة بغداد	١٠٨	٥٦	٣٥٤	٥٨٨	٢١٥	٢٩٢	١٦١٣	٦,٧	٣,٥	٢٢,٢	٣٦,٥	١٣,٣	١٨,١	١٠٠
جامعة الموصل	٢	١	٥٤	١٠٤	٥٦	–	٢١٧	٠,٩	٠,٥	٢٤,٩	٤٧,٩	٢٥,٨	–	١٠٠
جامعة البصرة	–	١	٣٠	١١٢	٣٩	١٧	١٩٩	–	٠,٥	١٥,١	٥٦,٣١	١٩,٦	٨,٥	١٠٠
الجامعة المستنصرية	٢	–	٨	٩	٩	٣	٣١	٦,٥	–	٢٥,٨	٢٩,٠	٢٩,٠	٩,٧	١٠٠
جامعة صلاح الدين	٢	–	٧	٣٤	٢٩	٥٢	١٢٤	١,٦	–	٥,٦	٢٧,٤	٢٣,٤	٤١,٩	١٠٠
الكليات الدينية	١	–	١	٨	٥	–	١٥	٦,٧	–	٦,٧	٥٣,٣	٣٣,٣	–	١٠٠
المجموع والنسبة	١١٥	٥٨	٤٥٤	٨٥٥	٣٥٣	٣٦٤	٢١٩٩	٥,٢	٢,٦	٣٠,٦	٣٨,٩	١٦,١	١٦,٦	١٠٠

المصادر :

وزارة التربية ، الإحصاء التربوي ، **التقرير السنوي للعام الدراسي** ١٩٧٥/٧٤ ، الجداول من ٩/٦ إلى ١٢/٦

جدول رقم (٧)
تقديرات الطلبة والتدريسيين في التعليم الجامعي
في ضوء تقديرات السكان حتى عام ٢٠٠٠

العام الدراسي	تقديرات السكان معدل نمو ٢,٣٪ سنويًا	تقديرات الطلبة على أساس ٦٠١ طالب لكل مائة ألف من السكان	تقديرات التدريسيين	
			نسبة تدريسي/ ١٨,٥ طالب	نسبة تدريسي/ ١٥ طالب
١٩٨٤/٨٣	١٤٥٧٦٠٠٠	٨٧٦٠٢	٤٧٣٥	٥٨٤٠
١٩٨٥/٨٤	١٥٠٥٧٠٠٠	٩٠٤٩٣	٤٨٩٢	٦٠٣٣
١٩٨٦/٨٥	١٥٥٥٣٠٠٠	٩٣٤٧٤	٥٠٥٣	٦٢٣٢
١٩٨٧/٨٦	١٦٠٦٧٠٠٠	٩٦٥٦٣	٥٢٢٠	٦٤٣٨
١٩٨٨/٨٧	١٦٥٩٧٠٠٠	٩٩٧٣٦	٥٣٦١	٦٦٤٩
١٩٨٩/٨٨	١٧١٤٥٠٠٠	١٠٢٨٣١	٥٥٥٨	٦٨٥٥
١٩٩٠/٨٩	١٧٧١٠٠٠٠	١٠٦٤٣٧	٥٧٥٣	٧٠٩٦
١٩٩١/٩٠	١٨٢٩٥٠٠٠	١٠٩٩٥٣	٥٩٤٣	٧٣٣٠
١٩٩٢/٩١	١٨٨٩٩٠٠٠	١١٣٥٨٣	٦١٤٠	٧٥٧٢
١٩٩٣/٩٢	١٩٥٢٢٠٠٠	١١٧٣٢٧	٦٣٤٢	٧٨٢٢
١٩٩٤/٩٣	٢٠١٦٦٠٠٠	١٢١١٩٨	٦٥٥١	٨٠٧٩
١٩٩٥/٩٤	٢٠٨٣٢٠٠٠	١٢٥٢٠٠	٦٧٦٨	٨٣٤٧
١٩٩٦/٩٥	٢١٥٢٠٠٠٠	١٢٩٣٣٥	٦٩٩١	٨٦٢٢
١٩٩٧/٩٦	٢٢٢٣٠٠٠٠	١٣٣٦٠٢	٧٢٢٢	٨٩٠٧
١٩٩٨/٩٧	٢٢٩٦٣٠٠٠	١٣٨٠٠٧	٧٤٦٠	٩٢٠٠
١٩٩٩/٩٨	٢٣٧٢١٠٠٠	١٤٢٥٦٣	٧٧٠٦	٩٥٠٤
٢٠٠٠/٩٩	٢٤٥٠٤٠٠٠	١٤٧٢٦٩	٧٩٦٠	٩٨١٨

١- سوف يبلغ عدد السكان ١٦٠٦٧٠٠ نسمة في العام الدراسي ١٩٨٧/٨٦ وسوف يزيد تدريجيًا إلى ٢٤٥٠٤٠٠٠ نسمة في عام ٢٠٠٠، وذلك باستخدام معدل نمو سنوي للسكان قدره ٣,٣٪. فمن غير المتوقع أن يلحق بتلك النسبة تعديل جذري.

٢- سوف يبلغ عدد الطلبة ٩٦٥٦٣ طالبًا في العام الدراسي ١٩٨٧/٨٦، وسوف يزيد تدريجيًا حتى يبلغ ١٤٧٢٦٩ طالبًا في نهاية القرن الحالي ويستند هذا التقدير إلى متوسط نسبة الطلبة الجامعيين إلى حجم السكان للأعوام الدراسية الممتدة من ١٩٧٣/٧٢ وحتى ١٩٨٣/٨٢، والتي تبلغ ٦٠١ طالب لكل مائة ألف من السكان على النحو الوارد بالجدول رقم (٨). فمن المتوقع -كما أنه من المرغوب فيه- عدم زيادة هذه النسبة؛ لأنها تكفل وحدها زيادة عدد الطلبة الجامعيين بنسبة ٥٩,٤٪ في نهاية القرن الحالي من مجموع الطلبة للعام الدراسي ١٩٨٤/٨٣، كما تتضمن هذه النسبة الطاقة الاستيعابية المتاحة والمتوقعة للجامعات العراقية، فضلاً عن أنها تتيح توجيه الزيادة من مخرجات التعليم الثانوي إلى التعليم العالي غير الجامعي.

إن عدد التدريسيين سوف يتوقف على النسبة (تدريسي/طالب) المطلوب اعتمادها.

فمن ناحية، يؤدي اعتماد النسبة (تدريسي/طالب) التي كانت قائمة في العام الدراسي ١٩٨٣/٨٢ وهي ١: ١٨,٥ إلى ضرورة توفير ٧٩٦٠ تدريسيًا عام ٢٠٠٠، ويعني ذلك زيادة عددية تصل إلى ٣٣٣٦ تدريسيًا عما كان موجودًا في العام الدراسي ١٩٨٣/٨٢. ويضاف إلى هذا العدد بديل عن كل مدرس مساعد يتقرر إجازته للحصول على درجة الدكتوراه.

ومن ناحية أخرى، يؤدي اعتماد نسبة ١: ١٥ بهدف ترشيد النسبة الحالية، إلى زيادة أكبر في عدد التدريسيين المطلوبين، حيث يصل هذا العدد إلى ٩٨١٨ تدريسيًا في نهاية القرن الحالي. ويعني ذلك زيادة عددية تبلغ ٥١٩٤ تدريسيًا مقارنة بما كان قائمًا في العام الدراسي ١٩٨٣/٨٢، وبنسبة ١١٢٪، فضلاً عن تأمين بديل لكل مدرس مساعد يتقرر إجازته للحصول على درجة الدكتوراه.

يتبين لنا من كل ما تقدم الأبعاد الحقيقية لمشكلة نقص القوى العاملة من التدريسيين الجامعيين، والنتائج السلبية التي يمكن أن تترتب على عدم علاجها بحسم. غير أن هذا العلاج لابد أن يسبقه تحليل دقيق لأسباب هذا النقص.

جدول رقم (٨)

أعداد الطلبة الجامعيين لكل مائة ألف من السكان من العام الدراسي ١٩٧٣/٧٢ وحتى العام الدراسي ١٩٨٣/٨٢

السنة الدراسية	السكان[١]	الطلبة	
		العدد[٢]	العدد لكل مائة ألف سكن
١٩٧٣/٧٢	١٠٠٧٤٠٠٠	٤٧١٠٩	٤٦٨
١٩٧٤/٧٣	١٠٤١٣٠٠٠	٥٥٩٧١	٥٣٨
١٩٧٥/٧٤	١٠٧٦٥٠٠٠	٦٥٩٨٣	٦١٣
١٩٧٦/٧٥	١١١٢٤٠٠٠	٦٩٨٠٤	٦٢٨
١٩٧٧/٧٦	١١٥٠٥٠٠٠	٧٢١٨٥	٦٢٧
١٩٧٨/٧٧	١٢٠٠٠٠٠٠	٧٣٣٢٢	٦١١
١٩٧٩/٧٨	١٢٤٠٥٠٠٠	٧٨٢٩٧	٦٣١
١٩٨٠/٧٩	١٢٨٢١٠٠٠	٨٠٥٧٢	٦٢٨
١٩٨١/٨٠	١٣٢٣٨٠٠٠	٨١٧٨٢	٦١٨
١٩٨٢/٨١	١٣٦٦٩٠٠٠	٨٣٤٥٨	٦١١
١٩٨٣/٨٢	١٤١١٠٠٠٠	٨٥٥٧٣	٦٠٦
متوسط الفرد لكل مائة ألف من السكان	**١٣٢١٢٤٠٠٠**	**٧٩٤٠٥٦**	**٦٠١**

المصادر:

(١) **الجهاز المركزي للإحصاء**، *المجموعة الإحصائية* ١٩٧٦، الجدول رقم ١/٢ لأرقام السنوات ١٩٧٣/٧٢ وحتى ١٩٧٦/٧٥ *المجموعة الإحصائية السنوية* ١٩٨٢، الجدول رقم ١/٢ لبقية السنوات.

(٢) انظر فيما يتعلق بمصادر أعداد الطلبة، البند (١) من مصادر الجدول رقم (١).

القسم الثاني

أسباب نقص القوى العاملة من التدريسيين الجامعيين

يمكن تصنيف أسباب نقص التدريسيين إلى مجموعتين أساسيتين تضم المجموعة الأولى الأسباب التي تصل بالتدريسيين مباشرة سواء في مرحلة إعدادهم أو مرحلة عملهم. في حين تشمل المجموعة الثانية الأسباب غير المباشرة والتي لا تتعلق بالتدريسيين بقدر تعلقها بالتنظيم والنظم والأساليب والإجراءات.

أولاً: الأسباب المباشرة لنقص التدريسيين

(أ) عدم مواكبة الدراسات العليا للاحتياجات من التدريسيين

يشير تطور الرقم القياسي لعدد طلبة الدراسات العليا للأعوام الدراسية ١٩٧٣/٧٢ وحتى ١٩٨٤/٨٣- وباستخدام العام ١٩٧٣/٧٢ كسنة أساس- إلى زيادة تتراوح بين ١٩٪ وبين ٢٥٧٪ خلال تلك الحقبة، وبمعدل نمو سنوي يصل إلى ٢٧,٢٪ وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (٩). ويشير تطور الرقم القياسي لعدد طلبة الدراسات العليا حسب النوع إلى أن الرقم القياسي للذكور كان أعلى دائمًا من الرقم القياسي للإناث.

وعلى الرغم مما قد يبدو -لأول وهلة- من أن نسبة الزيادة المتقدمة كافية لسد احتياجات الجامعات العراقية من التدريسيين، إلا أن ذلك لا يتفق مع الحقيقة لعدة أسباب.

فمن ناحية، أن زيادة عدد طلبة الدراسات العليا لم تنعكس على زيادة هيئات التدريس، حيث ظلت لفترة طويلة تستخدم في عملية إحلال التدريسيين العراقيين مكان التدريسيين غير العراقيين. ومن ناحية ثانية، ظلت نسبة طلبة الدراسات العليا إلى مجموع طلبة الجامعات ضئيلة للغاية، حيث لم تتجاوز ٣,٢٪ من مجموعهم على النحو الوارد بالجدول رقم (٩). ويتضح مدى ضآلة تلك النسبة إذا علمنا أنه ينبغي أن تصل إلى ٣٠٪ لكي تغطي التوسع المستمر في التعليم وحاجة الدوائر والمنشات الإنتاجية من الباحثين.

إن عدم مواكبة الدراسات العليا للاحتياجات من التدريسيين يعود إلى التأخير في استحداث دراسة الدكتوراه في العديد من الكليات الإقليمية وعدم استثمار وجود التدريسيين العرب والأجانب في الماضي في هذا المجال رغم توافرهم بأعداد كبيرة لعدة سنوات. يضاف إلى ذلك الاعتقاد الخاطئ على الجامعات الأجنبية في تكوين جانب من التدريسيين وما يصاحب ذلك من

اختناقات في فرص القبول. فضلاً عن ذلك لم تتم الاستفادة من جميع الزمالات المتاحة، وافتقد نظام الإجازات الدراسية المرونة الكافية واتسمت إجراءات البعثات بالتعقيد. وساهم عدم وجود المشرفين على الأطروحات، وانفصال مرحلتي الماجستير والدكتوراه وعدم إلمام الطلبة باللغات الأجنبية في عرقلة زيادة مخرجات الدراسات العليا، كذلك ساهمت مشكلة توفير البيانات اللازمة لإعداد الأطروحات ودرجة استعداد الدوائر والمنشات الإنتاجية للتعاون في هذا المجال وفي اختيار موضوعات الأطروحات في تعويق إنجاز الأطروحات في مواعيدها.

جدول رقم (٩)

تطور عدد طلبة الدراسات العليا من العراقيين

من العام الدراسي ١٩٧٣/٧٢ وحتى العام الدراسي ١٩٨٤/٨٣

العام الدراسي	الذكور		الإناث		المجموع		النسبة المئوية إلى مجموع طلاب الجامعات
	العدد	الرقم القياسي[٤]	العدد	الرقم القياسي[٤]	العدد	الرقم القياسي[٤]	
٧٣/٧٢[١]	٥٨٩	١٠٠	١٢٦	١٠٠	٧١٥	١٠٠	١,٥
٧٤/٧٣[١]	٧١٠	١٢١	١٤٤	١١٤	٨٥٤	١١٩	١,٥
٧٥/٧٤[١]	٩١٦	١٥٦	١٣١	١٠٣	١٠٤٧	١٤٦	١,٦
٧٦/٧٥[٢]	...	...	...	...	١١٨٠	١٦٥	١,٧
٧٧/٧٦[٢]	...	...	...	...	١٦٤٠	٢٢٩	٢,٣
٧٨/٧٧[٣]	١٦٨٣	٢٨٦	٣٣٤	٢٦٥	٢٠١٧	٢٨٢	٢,٨
٧٩/٧٨[٣]	١٧٨٣	٣٠٣	٣٢٥	٢٥٨	٢١٠٨	٢٩٥	٢,٧
٨٠/٧٩[١]	٢١٢٠	٣٦٠	٤٢٥	٣٣٧	٢٥٥٤	٣٥٧	٢,٢
٨١/٨٠[٣]	٢١٩٦	٣٧٣	٣٧١	٢٩٤	٢٥٦٧	٣٥٩	٣,١
٨٤/٨٣[٤]	١٥٦٧	٢٦٦	٢٢٣	١٧٧	١٧٩٠	٢٥٠	٢,٠

المصادر:

(١) **الجهاز المركزي للإحصاء**، وزارة التخطيط، *المجموعة الإحصائية السنوية للأعوام* من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٥ والعام ١٩٨٠، والعام ١٩٨٢ الجداول ٣٧٤، ٣٢٣، ١٦/١٩/ ٢٦/١١، على التوالي.

(٢) **الجهاز المركزي للإحصاء**، *كتاب الجيب الإحصائي ١٩٧٨* جدول ٣٢.

(٣) **وزارة التربية** -الإحصاء التربوي- *التقرير السنوي*- الجدول ٣/٦ من كل تقرير.

(٤) الأرقام القياسية والنسبة المئوية من استخراج الباحث وقد تم استخراج النسبة على أساس أعداد الطلبة الواردة بالجدول رقم (١). مع ملاحظة أن عدد الطلبة في العام الدراسي الأخير كان ٨٧٧١٠ طلاب.

(ب) ضآلة مساهمة الإناث في القوى العاملة من التدريسيين

تتميز مساهمة الإناث في هيئات التدريس بالانخفاض الشديد سواء من ناحية الدرجات العلمية، أو من ناحية المراتب العلمية.

فمن جانب – وطبقًا لما هو مشار إليه بالجدول رقم (١٠) – لا تتجاوز نسبة حملة الدكتوراه منهن ٥,٨٪ من مجموع حملة الدكتوراه بالتعليم الجامعي. كما لا تتجاوز نسبة حملة الماجستير منهن ٢٣,٦٪ من مجموع حملة هذه الدرجة العلمية. وتقل هذه النسب عن ذلك على مستوى بعض الجامعات الإقليمية حيث تبلغ نسبة حملة الدكتوراه من الإناث ٢,٢٪، ٢,٩٪، ٤,٧٪ من مجموع حملة الدكتوراه بكل من جامعات صلاح الدين، والموصل، والبصرة على التوالي كما تبلغ نسبة حملة الماجستير منهن ٩,٢٪، ١٥,٤٪، ١٦,٩٪ من مجموع حملة تلك الدرجة بكل من الجامعات المتقدمة.

ومن جانب آخر، وفقًا لما هو مشار إليه بالجدول رقم (١١)، لا تتجاوز نسبة الأساتذة من الإناث ٤٪ من مجموع الأساتذة بجامعة بغداد، كما لا تتجاوز نسبة الأساتذة المشاركين منهن ٥,٥٪ بنفس الجامعة، في حين لا توجد إناث يحملن تلك المراتب ببقية الجامعات، ولم تصل إلى مرتبة أستاذ مساعد سوى نسبة ٩,١٪ بجامعة بغداد، ٣,٧٪ بجامعة الموصل ٢,٣٪ بجامعة البصرة من مجموع الأساتذة المساعدين في كل من تلك الجامعات، في حين لا يوجد إناث يحملن تلك المرتبة بجامعة صلاح الدين والجامعة التكنولوجية. كذلك لا تتجاوز نسبة المدرسات إلى مجموع المدرسين ١٨,٧٪ على النحو القائم بجامعة بغداد، وتتدهور هذه النسبة ببقية الجامعات حيث تصل إلى ٢,٨٪ من مجموع المدرسين بالجامعة التكنولوجية. ويلاحظ الارتفاع النسبي لعدد المدرسين المساعدين من الإناث إلى مجموع المدرسين المساعدين بجامعة بغداد حيث تصل النسبة إلى ٣٣,٣٪ ولكنها تقل كثيرًا عن ذلك ببقية الجامعات.

إن انخفاض نسبة الإناث بين الأطر التدريسية يعود إلى أسباب متنوعة. ففضلاً عن العامل التاريخي الذي حرم المرأة العراقية من التعليم لحقبة ليست قصيرة من الزمن، فإن العادات والتقاليد الاجتماعية وخاصة في الأقاليم تمارس دورًا قويًا في عدم اغتراب الإناث للعمل في غير موطنهن وعدم اغترابهن خارج العراق لمواصلة دراستهن العليا، وهو ما يؤثر في نسبة مساهمتهن في هيئات التدريس. كذلك فإن هناك تفضيلاً ضمنيًا – وإن كان غير معلن– من الإدارة الجامعية لعمل الذكور بهيئات التدريس لأسباب تتصل بالخشية من عدم انتظام الإناث في التدريس بسبب ظروفهن الطبيعية يضاف إلى ذلك أن طبيعة المرأة العراقية تجعلها تضحي بوظيفتها إذا ما تعارضت مع مكان زوجها أو الرعاية الكافية لأولادها وخاصة في حالة عدم توافر الخدمات الكافية لتوفير تلك الرعاية.

(جـ) التوزيع الجغرافي غير المتوازن للتدريسيين بين الجامعات

يشير الجدول رقم (١٢) إلى أن أكثر من نصف التدريسيين الجامعيين وبنسبة تصل إلى ٥٦,٥٪ يوجدون بجامعات العاصمة الثلاث. كما يشير الجدول رقم (٣) إلى أن عدد حملة الدكتوراه يبلغ ١٣٤٦ بجامعات بغداد وبنسبة ٦٠,٣٪ من مجموع حملة الدكتوراه بالجامعات

العراقية ويتبين من الجدول رقم (٥) أن عدد الأساتذة بجامعات العاصمة يصل إلى ١٠٦ أساتذة وبنسبة ٧٥,١٪ من مجموعهم، وأن عدد الأساتذة المشاركين يبلغ ٣٥ أستاذًا وبنسبة ٧٤,٥٪ من مجموعهم، وأن عدد الأساتذة المساعدين يصل إلى ٥٣٢ أستاذًا وبنسبة ٦٨,٣٪ من مجموعهم. كذلك يكشف الجدول رقم (١٠) والجدول رقم (١١) أن القوى العاملة من الإناث ومهما كان مدى الحاجة إلى تخصصاتهن- تتركز من حيث المراتب العلمية العالية بجامعات العاصمة بوجه عام وجامعة بغداد بوجه خاص. ويؤثر هذا التوزيع الجغرافي غير المتوازن للتدريسيين على إمكانية توفير بعض التخصصات للجامعات الإقليمية وبالتالي على تكامل هيئات التدريس بها، كما يؤثر على نسبة أعضاء هيئات التدريس إلى عدد الطلبة وتفاوتها بين الجامعات العراقية، وعلى الإمكانات المتاحة لتطوير الدراسات العليا بالجامعات الإقليمية.

وبديهي أن هذا الخلل في التوزيع الجغرافي للتدريسيين غير منبت الصلة بسهولة متابعة المؤتمرات والندوات العلمية وإمكانات الحصول على البيانات اللازمة للبحث العلمي، وفرص النشر المتاحة وتركز الوكالات الدولية والإقليمية المتخصصة بالعاصمة، فضلاً عن الحياة الاجتماعية والثقافية الواسعة بها.

(د) هجرة الأدمغة العراقية

على الرغم من عدم توافر إحصاءات وطنية عن عدد طلبة الدراسات العليا الذين يتخلفون عن العودة من الخارج بعد انتهاء دراستهم وعدد المهاجرين من حملة الدرجات العلمية العالية، فإنه من الثابت أن العراق -مثله في ذلك مثل بقية الدول النامية- يتعرض لعملية استنزاف لجزء من علمائه وخبرائه. ومما يؤكد هذا الاستنزاف الدراسة التي أجراها أحد الباحثين في الولايات المتحدة الأمريكية عن عدد المهاجرين من دول الشرق الأوسط من حملة الدرجات الجامعية بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٧، فقد كشف هذه الدراسة عن أن عدد المهاجرين من العراق وصل إلى ٦١٥ مهاجرًا منهم ٤٣٢ مهندسًا، ١٥٠ متخصصًا في العلوم الطبيعية، ٣٣ متخصصًا في العلوم الاجتماعية. كما كشفت هذه الدراسة عن أن جزءًا كبيرًا منهم يحمل درجة دكتوراه الفلسفة[٤].

يجد هذا الاستنزاف أسبابه الأساسية في الاعتماد بدرجة كبيرة على الجامعات الأجنبية في إعداد الأطر التدريسية، وبدون تمييز كبير بين التخصصات التي ينبغي إعدادها محليًا وفي نطاق الجامعات العربية وبين التخصصات النادرة التي ينبغي الاستفادة من الجامعات الأجنبية في إعدادها.

---

(٤) **سميح فرسون**، المهنيون من أصل عربي وهجرة الكفاءات، *ندوة هجرة الكفاءات المنظمة من اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا*: الاكو. بيروت ٤-٨ شباط ١٩٨٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨١)، ص ٢٥٦.

الجدول رقم (١٠)
النسب المئوية للتدريسيات من مجموع الأطر التدريسية حسب الدرجات العلمية والجامعية ببعض الجامعات العراقية[١]

الجامعة	العام الدراسي	العدد[١]						النسب المئوية		
		دكتوراه		ماجستير		أخرى		دكتوراه	ماجستير	أخرى
		مجموع	إناث	مجموع	إناث	مجموع	إناث			
جامعة بغداد	٨٢/٨١	١١٠٤	٩٣	٩٨٠	٣٩	٤٨	٨	٨,٤	٣١,٥	١٦,٧
جامعة الموصل	٨٤/٨٣	٤١٩	١٢	٤٥٥	٧٧	١٥	٢	٢,٩	١٦,٩	١٣,٣
جامعة البصرة	٨٤/٨٣	٣٤٣	١٦	٢٤١	٣٧	٣٤١	٩٧	٤,٧	١٥,٤	٢٨,٤
الجامعة المستنصرية	٨٢/٨١	١٣١	٧	١٨٠	٦٠	٣٩	١٩	٥,٣	٣٣,٣	٤٨,٧
جامعة صلاح الدين	٨٢/٨١	٢٣١	٥	٢٠٧	١٩	—	—	٢,٢	٩,٢	—
الجامعة التكنولوجية	٨٢/٨١	١٢٨	٣	١٠٥	١٠	٦	—	٢,٣	٩,٥	٠,٠

المصدر :

(١) الأرقام المطلقة مستخلصة من الإحصائية الخاصة بكل من الجامعات العراقية والمنشورة من قبل اتحاد الجامعات العربية ، **دليل اتحاد الجامعات العربية** ، الرياض ، الأمانة العامة ١٩٨٤ .

الجدول رقم (١١)
النسب المئوية للتدريسيات إلى مجموع الأطر التدريسية حسب المراتب العلمية والجامعية في العراق[١]

الجامعة	العام	الأعداد[١]							النسب المئوية						
		أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	أخرى	المجموع	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	أخرى	المجموع
جامعة بغداد	٨٢/٨١	٥	٣	٤٦	١٣٨	٢٣٦	٣٣	٤٦١	٤,٠	٥,٥	٩,١	١٨,٧	٣٣,٣	١٥,٦	١٩,٧
جامعة الموصل	٨٤/٨٣	–	–	٥	٢٤	٢٤	–	٥٣	–	–	٣,٧	٧,٧	٧,٧	–	٦,٧
جامعة البصرة	٨٤/٨٣	–	–	٢	٢٧	٥٣	–	٨٢	–	–	٢,٣	١٠,٥	١٧,٥	–	١٢,٥
جامعة صلاح الدين	٨٢/٨١	–	–	–	١١	١٧	١	٢٩	–	–	–	٦,٤	١٨,٧	٤,١	٥,٩
الجامعة التكنولوجية	٨٢/٨١	–	–	–	٣	٢٠	٦	٢٩	–	–	–	٢,٨	١٦,٥	٥,٦	٧,٩

المصدر :

(١) الأرقام المطلقة مستخلصة من الإحصائية الخاصة بكل من الجامعات العراقية والمنشورة من قبل مكتب التربية العربي لدول الخليج . **دليل التعليم العالي والجامعي** ، الرياض ١٩٨٥ .

جدول رقم (١٢)
التوزيع النسبي للتدريسيين بين العاصمة والمحافظات
للعام الدراسي ١٩٨٤/٨٣م

الجامعة	مقر الجامعة الرئيس	عدد التدريسيين بالعاصمة	عدد التدريسيين بالمحافظات	المجموع
جامعة بغداد	بغداد	١٩٨٩	–	١٩٨٩
جامعة الموصل	الموصل	–	٩٧٧	٩٧٧
جامعة البصرة	البصرة	–	٦٥٣	٦٥٣
الجامعة المستنصرية	بغداد	٥٣١	–	٥٣١
جامعة صلاح الدين	أربيل	–	٥١٩	٥١٩
الجامعة التكنولوجية	بغداد	٢٧٠	–	٢٧٠
المجموع		٢٧٩٠	٢١٤٩	٤٩٣٩
النسبة المئوية		٥٦,٥	٤٣,٥	١٠٠

المصادر:

- **جامعة بغداد**، *نشرة جامعة بغداد/الإحصائية للعام الدراسي* ١٩٨٤/٨٣
- **جامعة الموصل**، *التقرير السنوي للعام الدراسي* ١٩٨٤/٨٣.
- **جامعة البصرة**، *الدليل الإحصائي السنوي للعام الدراسي* ١٩٨٤/٨٣.
- **جامعة صلاح الدين**، *المجموعة الإحصائية السنوية للعام الدراسي* ١٩٨٤/٨٣.
- **الجامعة المستنصرية**، *استمارة التعليم الجامعي للعام الدراسي* ١٩٨٤/٨٣.
- **الجامعة التكنولوجية**، *النشرة الإحصائية لعام* ١٩٨٥.

ثانيًا: الأسباب غير المباشرة لنقص التدريسيين

(أ) اختلال هيكل التعليم

تجد مشكلة نقص الأطر التدريسية جذورها في اختلال هيكل التعليم وبوجه خاص في المرحلتين الثانية والثالثة من مراحل التعليم. ويتبين من الجدول رقم (١٣) أن نسبة عدد الطلبة في التعليم الثانوي الأكاديمي لم تقل قط عن ٨٢,٣٪ من مجموع طلبة المرحلتين، في حين لم تتجاوز نسبة التعليم الثانوي المهني ٥,٣٪ من هذا المجموع منذ العام الدراسي ١٩٧٣/٧٢ وحتى العام الدراسي ١٩٨٣/٨٢. كما يتبين من الجدول نفسه أن نسبة عدد طلبة التعليم الجامعي لم تقل عن ٧,٤٪ وأن نسبة عدد طلبة التعليم العالي غير الجامعي لم تتجاوز ٢,٧٪ من ذلك المجموع.

لقد أدى عدم توازن توزيع الطلبة بالمرحلة الثانية من التعليم إلى عدم توازن مماثل بالمرحلة الثالثة منه وذلك لحساب التعليم الأكاديمي. ونجم عن ذلك زيادة الضغط على التعليم الجامعي وتفاقم مشكلة نقص التدريسيين الجامعيين برغم حاجة القطر الماسة إلى مزيد من التقنيين والحرفيين من مخرجات التعليم الثانوي المهني والمعاهد التابعة لمؤسسة المعاهد الفنية.

(ب) عدم ملاءمة التنظيم الإداري الجامعي للنقص من التدريسيين

يرتكز التنظيم الإداري للجامعات على نظام الكليات والأقسام العلمية المتخصصة على مستوى كل كلية، وهو ما يعني استقلال الأقسام العلمية لنفس التخصص بعضها عن بعض وخدمة القسم العلمي للتخصص على مستوى الكلية وليس على مستوى الجامعة. ويعد هذا النمط من التنظيمات التقليدية التي تخلت عنها جامعات عديدة، كالجامعات الفرنسية وبعض الجامعات الأمريكية وجامعة أسيوط في جمهورية مصر العربية، وذلك بسبب عيوبها العديدة وخاصة في مجال الاستخدام الأمثل للقوى العاملة من التدريسيين.

تتمثل عيوب هذا التنظيم في استنزاف جزء كبير من التدريسيين ومن ذوي المراتب العلمية العالية في شغل وظائف رؤساء الأقسام وخاصة في ضوء الميل الطبيعي إلى تعدد الأقسام بتعدد الكليات ثم انقسامها إلى فروع. يضاف إلى ذلك حاجة تلك الأقسام والفروع إلى تشكيل مجالس لها من التدريسيين وما يترتب على ذلك من استغراقهم في مناقشات ذات طبيعة إدارية وإجرائية، كما يحول هذا التنظيم دون جمع التدريسيين من نفس التخصص تحت إدارة واحدة، مما يؤدي إلى تشتت الخبرات.

وتبدو عيوب هذا التنظيم الإداري واضحة في الجامعات العراقية حيث يتفرغ جزئيًا عدد ٤٧٤ تدريسيًا لإدارة الكليات والأقسام والفروع والوحدات العلمية الملحقة بالجامعات، وذلك على النحو المبين تفصيلاً بالجدول رقم (١٤) ويمثل هذا العدد نسبة ١٠,٢٪ من مجموع التدريسيين للعام الدراسي ١٩٨٤/٨٣. ونظرًا لأن هؤلاء التدريسيين يؤدون نصف النصاب المقرر لهم، فإن ذلك يعني فقد ٥,١٪ من إجمالي الساعات الدراسية للتدريسيين في عملية الإدارة.

(جـ) عدم المواءمة بين الوسائل والأساليب التعليمية وبين حجم التدريسيين

على الرغم من المحاولات الجادة لتطوير وسائل التعليم وأساليبه، فإن الاستخدام الفعلي لتلك الوسائل والأساليب مازالت دون المستوى الذي يتفق وواقع نقص التدريسيين، وهو ما يلقي عليهم أعباء يمكن الحد منها بتطوير تكنولوجيا التعليم.

يتبين ذلك واضحًا من نقص الوسائل البصرية والسمعية، وكذلك عدم الاستخدام الأمثل والاقتصادي للموجود منها. فقاعات العرض السينمائي وأجهزته مازالت قليلة، وتكاد الدوائر التلفزيونية المغلقة أن تكون نادرة، ومكتبات أشرطة الفيديو والمسجلات الصوتية في مراحل تكوينها المبكرة. يضاف إلى ذلك قلة عدد الفنيين اللازمين لصيانة هذه الوسائل واستخدامها بطريقة صحيحة.

جدول رقم (١٣)

التوزيع النسبي لطلبة المرحلتين الثانية والثالثة للتعليم بين التعليم الأكاديمي والتعليم التقني للأعوام الدراسية ١٩٧٣/٧٢ حتى ١٩٨٣/٨٢م

الأعداد						النسب المئوية				
السنة الدراسية	التعليم الثانوي[١]	التعليم المهني[٢]	التعليم الجامعي[٣]	التعليم التقني[٤]	المجموع	التعليم الثانوي الأكاديمي	التعليم المهني	التعليم الجامعي	التعليم التقني	المجموع
٧٣/٧٢	٣٥٣١١٤	١١٤٢٦	٤٧١٠٩	٢١٣٨	٤١٣٧٨٧	٨٥,٣	٢,٧	١١,٣	٠,٥	١٠٠
٧٤/٧٣	٣٨٥١٤٣	١٥٦٣٩	٥٥١٤٠	٢٩٥٩	٤٥٨٨٨١	٨٣,٩	٣,٤	١٢,٠	٠,٦	١٠٠
٧٥/٧٤	٤٥٢٩١١	٢١٠٢٥	٦٥٩٨٢	٤١٩٨	٥٤٤١١٦	٨٣,٢	٣,٩	١٢,١	٠,٨	١٠٠
٧٦/٧٥	٤٩٣٤٥٧	٢٣٢٩٨	٧٠٧٦٥	٥٨٩٩	٥٩٣٤١٩	٨٣,٢	٣,٩	١١,٩	١,٠	١٠٠
٧٧/٧٦	٥٥٢٠٤٢	٢٨٣٦٥	٧٢٦٢٢	٩٢٩٢	٦٦٢٣٢١	٨٣,٣	٤,٢	١٠,٩	١,٤	١٠٠
٧٨/٧٧	٦٦٤٢٩٧	٣٥١٨٨	٧٣١٥٧	١٢٢٥٣	٧٨٤٨٩٥	٨٤,٦	٤,٤	٩,٣	١,٥	١٠٠
٧٩/٧٨	٧٨١٧٦٦	٤٨١٨٦	٨٣٨٩٣	١٣٤٣٧	٩٢٧٢٨٢	٨٤,٣	٥,١	٩,٠	١,٤	١٠٠
٨٠/٧٩	٨٩٧٧٠٠	٥٤٠٢٦	٨٠٥٧٢	١٤٩٤٧	١٠٧٦٢٤٥	٨٣,٤	٥,٠	٧,٤	١,٤	١٠٠
٨١/٨٠	٩٥٠١٢٤	٥٦٨٣٥	٨١٧٨٢	٢٠٦٦٩	١١٠٩٤١٠	٨٥,٦	٥,١	٧,٤	١,٩	١٠٠
٨٢/٨١	١٠١٨٦٠٩	٥٣٢٠٣	٨٣٤٥٨	٢٧٨٠٨	١١٨٣٠٧٨	٨٦,١	٤,٥	٧,١	٢,٣	١٠٠
٨٣/٨٢	٩٧١٨٢٧	٦١٣٨٣	٨٥٥٧٣	٣٠٦٨٧	١١٤٩٤٧٠	٨٤,٥	٥,٣	٧,٤	٢,٧	١٠٠

المصادر

(١) **الجهاز المركزي للإحصاء**، *كتاب الجيب الإحصائي* ١٩٧٨، الجدول رقم ٢٧ للأعوام الدراسية ١٩٧٣/٧٢ وحتى ١٩٧٩/٧٨.

– **الجهاز المركزي للإحصاء**، *المجموعة الإحصائية السنوية* ١٩٨٢، جدول رقم ٦/١١ لبقية السنوات.

(٢) المصادر السابقة ولنفس السنوات، الجدولان ٢٨، ١٠/١١ تباعًا.

(٣) المصادر المشار إليها في البند (١) من مصادر الجدول رقم (١) من البحث.

(٤) **مؤسسة المعاهد الفنية**، *الدليل الإحصائي للعام الدراسي* ١٩٨١/٨٠ بغداد ١٩٨٢ الجدول رقم ٥٦.

– الجهاز المركزي للإحصاء، *المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٢* جدول ٦/١١.

(د) المعوقات البيروقراطية

استطاعت البيروقراطية بمفهومها السلبي أن تتسرب إلى الجامعات العراقية لتعرقل الخطط المعتمدة لمعالجة مشكلة نقص الأطر التدريسية فمن ناحية، ضاعت فرص عديدة للاستفادة من الزمالات المتاحة، وافتقد نظام الاجازات الدراسية السرعة والمرونة الكافية، وتعثرت البعثات بين الإجراءات المعقدة وعشرات الموافقات، وعجز العديد من طلبة الدراسات العليا عن السفر إلى خارج العراق لجمع المادة العلمية اللازمة لأطروحاتهم. ومن ناحية أخرى، اعتبر الموظفون البيروقراط أن القاعدة في الإطلاع على البيانات هي السرية وأن الاستثناء هو إجازتهم لذلك، مما عرقل إنجاز الأطروحات بسبب ضياع الوقت في الحصول على موافقة هؤلاء الموظفين.

جدول رقم (١٤)

عدد الوحدات الإدارية ذات الطبيعة العلمية بالجامعات العراقية

وعدد التدريسيين الذين يتولون إدارتها

الكليات مقسمة إلى مجموعات نوعية	عدد الكليات	عدد الأقسام والفروع	عدد التدريسيين الذين يتولون مهام إدارية
الطبية			
الطب	٦	٥٤	٧٢
طب الأسنان	٢	٩	١٥
التمريض	١	٦	٩
الصيدلة	١	٤	٧
الطب البيطري	٢	١٤	٢٠
العلوم والزراعة			
العلوم	٥	٢٨	٤٣
الزراعة	٤	٣١	٤٣
الهندسة والفنون			
الهندسة	٤	٢٨	٤٠
أكاديمية الفنون	٢	٦	١٢
التربية والآداب			
التربية	٥	٣٨	٥٣
الآداب	٥	٣٢	٤٧
التربية الرياضية	٣	١٠	١٩
الشريعة والقانون			
الشريعة	١	٢	٥
الفقه	١	٢	٥
القانون والسياسة	٢	٣	٩
الإدارة والاقتصاد	٥	٢٤	٣٩
وحدات ملحقة (مراكز بحوث وغيرهما)	٣٦	–	٣٦
المجموع	**٨٥**	**٢٩١**	**٤٧٤**

المصادر

– **مكتب التربية لدول الخليج**، *دليل التعليم العالي والجامعي من دول الخليج العربي*، الطبعة الثانية، الرياض ١٩٨٥. البيانات الخاصة بالكليات المرتبطة بكل جامعة على حدة.

القسم الثالث

أساليب علاج نقص القوى العاملة من التدريسيين

يستلزم علاج مشكلة نقص القوى العاملة من التدرسيين عدم الاكتفاء بالتخطيط المتوسط الأجل نظرًا لأن إعداد التدريسيين يستغرق ما لا يقل عن خمس سنوات ويعني ذلك ضرورة اعتماد التخطيط الطويل الأجل الذي يكفل توفير احتياجات القطر من الباحثين حتى نهاية العقد الأول من القرن القادم. إلا أن تنفيذ هذا التخطيط. ينبغي أن يعتمد على مجموعة من الأساليب التنظيمية والإجرائية التي تستهدف علاج النقص القائم في عدد التدريسيين وتحقيق التوازن بين هذا العدد وبين عدد الطلبة، مع مراعاة أن تكفل هذه الأساليب تطوير الجامعات نفسها.

أولاً: أساليب العلاج ذات الطبيعة التنظيمية

(أ) إنشاء كليات متخصصة للدراسات العليا

أدى اعتماد اللامركزية في تنفيذ خطة الدراسات العليا إلى مشكلات متعددة؛ إذ ترتب على ذلك فتح الدراسات العليا على مستوى الكليات ومستوى الأقسام، على الرغم من النقص القائم في عدد التدريسيين اللازمين لدراسات البكالوريوس، وعدم توافر العدد المناسب من مراتب الأساتذة والأساتذة المساعدين الذين يمثلون القاعدة الأساسية للدراسات العليا. وكان طبيعيًا أن يؤدي ذلك إلى مسعى كل جامعة إلى فتح الدراسات العليا بها واعتبارها من مظاهر تكاملها، وإلى التضحية –بدرجة أو بأخرى– بالمستوى المطلوب الالتزام به للقائمين بالتدريس أو الإشراف.

إن هذا الحل لم يكن –على الأقل من وجهة نظر الباحث– أفضل الحلول، حيث تستلزم قلة الإمكانات البشرية السيطرة المركزية الكاملة على الدراسات العليا في مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة، وذلك بما يكفل سرعة اتخاذ القرارات وتذليل العقبات. ولكي تتحقق هذه المركزية فإنه يمكن إنشاء كليتين متخصصتين للدراسات العليا تلحقان مباشرة بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، على أن تخصص إحداهما للدراسات الإنسانية والأخرى للعلوم الصرفة وطبقًا للأسس التالية:

١– أن يتولى مجلس كل كلية اعتماد أهداف وسياسات وخطط إعداد الباحثين في مجال اختصاصه. كما يتولى وضع شروط القبول بالدراسات العليا في الداخل والخارج، ونظام استخدام غير العراقيين اللازمين لتنفيذ برامج الدراسات العليا، وأن يعتمد موضوعات الأطروحات في ضوء خطة التنمية والمشاكل التي تفرزها.

٢- يتم تشكيل مجلس كل كلية من عدد من الأساتذة ومن ممثلين لمجلس البحث العلمي ومجلس التخطيط والجامعات ومن وكيل الوزارة الأقدم بكل وزارة.

٣- يتولى مسؤولية التنفيذ على مستوى كل كلية مسؤول برتبة عميد ومفوض بصلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي المتعلقة بالدراسات العليا ويختص عميد كل كلية بوضع البرنامج التنفيذي الذي يتضمن المناهج والوحدات التدريسية والأساتذة المشرفين. وله في سبيل إنجاز البرنامج أن يقرر تنفيذ المقررات في أي جامعة وأن يقرر تفرغ من يحتاجه تنفيذ البرنامج، وأن يستخدم الأطر اللازمة للتدريس والإشراف العلمي، وأن يقترح النظام الملائم سنويًا للأجور والمكافآت وأن يأمر أي وزارة بإتاحة فرصة الإطلاع على بياناتها للباحثين. كما أن له عقد أي اتفاق يراه ملائمًا لتنفيذ البرنامج مع الجامعات العربية والأجنبية وأن يقرر إيفاد الطلبة للدراسة بالخارج أو لجمع المادة العلمية اللازمة لأبحاثهم.

٤- إلغاء إدارة البعثات وأيلولة صلاحياتها واختصاصاتها إلى الكليات المقترح استحداثها.

(ب) إعادة النظر في التنظيم الإداري للجامعات

يستوجب التوفيق بين نقص الأطر التدريسية وبين التنظيم الإداري للجامعات، التخلي عن إنشاء الأقسام العلمية على مستوى الكليات و إنشاءها على مستوى الجامعات فقط. ويحقق ذلك تقليص العبء الإداري لهيئات التدريس، فضلاً عن تحقيق تطوير حقيقي للجامعات العراقية عن طريق إنشاء وحدات علمية قوية تجمع كل العاملين في حقل الاختصاص تحت إدارة علمية واحدة، تتفرغ لمشاكل البحث العلمي وتطوراته بالتنسيق الحقيقي والفعال مع مجلس البحث العلمي.

إن تحقيق ذلك التطوير يستلزم الفصل الحاسم بين مفهوم الكلية كوحدة إدارية محضة تقع على عاتقها عملية التعليم فقط وبالاستعانة بأعضاء القسم العلمي، وبين القسم العلمي نفسه الذي يتولى البحث العلمي وكذلك ترشيح أعضائه للتدريس سنويًا بما يسمح لهم بالإلمام المسبق بساعات عملهم سواء في مجال البحث أو مجال التدريس.

(جـ) التطوير الجذري لهيكل التعليم

يستلزم تقليص الطلب على التدريسيين الجامعيين تحقيق التوازن بين التعليم الجامعي وبين التعليم التقني من خلال توجيه مخرجات المرحلة الثانية للتعليم إلى المعاهد الفنية التابعة لمؤسسة المعاهد الفنية غير أن إنجاز هذا التوازن ليس مسألة نظرية محضة بل يفرض مجموعة من الخطوات التي يستغرق تنفيذها بعض الوقت وتشمل ما يلي:

١- الإصلاح التدريجي للخلل القائم بين التعليم الأكاديمي والتعليم المهني بالمرحلة الثانية للتعليم. ويتطلب ذلك وقف إنشاء الثانويات الأكاديمية مؤقتًا إلا في المناطق المحرومة منها، كما يتطلب إعطاء الأولوية المطلقة لإنشاء مزيد من الثانويات التجارية والصناعية والزراعية والصحية وتوجيه مخرجاتها إلى التعليم العالي التقني.

٢- التوسع في إنشاء المعاهد الفنية وتوفير هيئات التدريس اللازمة لها، وعلى أن يتم ذلك من خلال التزام التدريسيين الجامعيين الجدد بالعمل في المعاهد الفنية أولاً لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات.

٣- إتاحة فرصة استكمال الدراسة بالجامعات لجميع خريجي المعاهد التابعة لمؤسسة المعاهد الفنية الذين يحصلون على تقدير جيد جدًا أو تقدير أعلى. وإلغاء تسعيرة الشهادات التي تقرر أجرًا أعلى لخريج الجامعة من خريج المعاهد الفنية، اعتمادًا على عدد سنوات الدراسة وليس على أساس وصف وتقويم العمل.

(د) المواءمة بين نقص التدريسيين وبين النظم والوسائل التعليمية

تستطيع الجامعات العراقية أن تحد من مشكلة نقص هيئات التدريس بعدة أساليب تستهدف تكييف النظم والرسائل التعليمية المطبقة مع واقع هذا النقص.

فمن ناحية، تملك الجامعات تطوير الوسائل والأساليب التعليمية من خلال مراكز للوسائل السمعية والبصرية، وتتولى هذه المراكز تخطيط وتنفيذ إنشاء مكتبات لأشرطة الفيديو والمسجلات الصوتية، وإنشاء قاعات العرض السينمائي ودوائر التلفزة المغلقة، ودراسة إمكانية استخدام الكوكب الصناعي العربي لتبادل المحاضرات بين الجامعات العربية، ومن نافلة القول أن هذا التطوير للوسائل والأساليب يستلزم التخطيط لتوفير الفنيين اللازمين لطبع أشرطة التسجيل وصيانة الأجهزة وتحديث مفهوم المكتبة الجامعية.

ومن ناحية ثانية، يمكن للجامعات أن تقلص عدد المواد العلمية المطلوب من الطلبة إنجازها وخاصة تلك المتعلقة بالمواد المساعدة، استنادًا إلى سيادة مبدأ التخصص. كذلك يمكن للجامعات أن تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك عن طريق اختصار مدة الدراسة ببعض الكليات إلى ثلاث سنوات فقط، على أن يمضي الطالب السنة الرابعة في التدريب العملي بالمنشات الإنتاجية والدوائر الحكومية.

ومن ناحية أخيرة، ينبغي إعادة النظر في أسلوب اختبار الطلبة بما يكفل اختصار وقت الاختبار ويسمح للتدريسي بتوفير الوقت اللازم لتصحيح الإجابات. ويمكن أن يتم ذلك من خلال تصميم الاختبارات على أساس الإجابة بـ نعم أو لا فقط، وبما يستهدف قياس فهم الطالب بصفة أساسية.

وعلى الرغم من أهميه إحلال نظام المقررات الدراسية محل النظام السنوي الحالي، إلا أن نظام المقررات يتطلب عددًا كبيرًا من التدريسيين، الأمر الذي يستوجب عدم تطبيقه إلا بعد التأكد من توافر هؤلاء التدريسيين على مستوى الكليات المختلفة.

ثانيًا: الأساليب ذات الطبيعة الإجرائية

(أ) التوزيع الجغرافي المتوازن للتدريسيين

يكفل التوزيع المتوازن للتدريسيين معالجة أوجه النقص في بعض التخصصات بالجامعات الإقليمية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال وضع حد أعلى لحجم كل جامعة وتقسيم الجامعة عند تجاوز هذا الحد إلى جامعتين أو أكثر وذلك بما يسمح بالتكوين المبكر للنواة الخاصة بكل جامعة إقليمية. ولقد أصبح ضروريًا تطبيق هذا التقسيم على جامعة بغداد التي بلغ عدد الطلبة بها ٣٥٥٣٣ طالبًا(٥).

ويمكن أن تتم عملية التوزيع الجغرافي للتدريسيين عن طريق التزام التدريسيين الجدد بالعمل لمدة محددة بالجامعات الإقليمية أولاً، على أن تتكفل الجامعات الإقليمية بتوفير السكن لهم بإيجار رمزي، وهو ما يدفع التدريسيين من الشباب إلى العمل بتلك الجامعات، كما قد يدفعهم إلى الاستقرار النهائي بها. كذلك تمثل زيادة مخصصات السكن وتقرير علاوات إضافية للعاملين بالجامعات الإقليمية أدوات تحفيزية ملائمة للعمل بالجامعات الإقليمية.

(ب) الحد من هجرة الأدمغة والاستفادة من الباحثين المهاجرين

إن الحد من هجرة الأدمغة يستوجب الدراسة الجدية للجدوى الحقيقية من إيفاد الطلبة للدراسة بالجامعات الأجنبية.. وفي هذا المجال يتعين التمييز بوضوح بين الدراسات الإنسانية، والدراسات المتصلة بالعلوم الصرفة، كما يتعين التمييز بين التخصصات التقليدية، والتخصصات النادرة في نطاق العلوم الصرفة. فمن الثابت حاليًا أن إعداد التدريسيين في مجال الدراسات الإنسانية لا يوجد له ما يبرره في ضوء ثراء تراثنا الإنساني والحاجة إلى إحيائه، فضلاً عن إمكانية

(٥) **مكتب التربية العربي لدول الخليج**، *دليل التعليم العالي والجامعي*، الرياض (١٩٨٥)، ص ٤٥٤.

الحصول على شتى الدراسات المقارنة من خلال الدوريات والرسائل والكتب وإصدارات الندوات والمؤتمرات العلمية كذلك يمكن الجزم بأن العديد من التخصصات من العلوم الصرفة يمكن توفيره في العراق وبنفس المستوى السائد في الجامعات الأجنبية، وذلك من خلال دعم الدراسات العليا بالأساتذة العراقيين والعرب والأجانب. وهو ما يتيح استفادة أعداد كبيرة من الطلبة ويتيح فرصة التواصل العلمي بين التدريسيين أنفسهم. ويبقى بعد ذلك إمكانية إيفاد الطلبة لاستكمال دراستهم فيما يتصل بالتخصصات الدقيقة، ولكن بشرط التأكد من مستوى الجامعات ومن إتاحة تلك الجامعات الفرصة لهم للاستفادة من التطورات الحديثة للتخصص.

ومن ناحية أخرى، يتعين السعي للاستفادة من جهود الذين هاجروا بالفعل سواء بتشجيعهم للعودة إلى الوطن إذا ما رغبوا في ذلك مع توفير نفس المزايا المتوافرة لهم حاليًا في الجامعات التي يعملون بها، أو سواء بتنظيم الاستفادة من هؤلاء الذين يتعذر عليهم العودة النهائية بسبب التزاماتهم الأسرية أو بسبب المراكز التي يحتلونها. ويمكن أن تتم هذه الاستفادة من خلال الزيارات العلمية، وحضور المؤتمرات والندوات العلمية، والتعاقد القصير الأجل للاشتراك في برامج الدراسات العليا، فضلاً عن قبولهم الإشراف على أطروحات بعض الطلبة في جامعاتهم بالخارج.

(جـ) تطوير التشريعات القائمة وسن تشريعات جديدة

يمكن للمشرع العراقي أن يسهم في معالجة مشكلة نقص التدريسيين من خلال إلغاء الحد الأعلى لتقاعد التدريسيين، بحيث يترك لهم وقت التقاعد في ضوء حالتهم الصحية، وعلى أن يتولوا إنجاز الأبحاث وتقديم الاستشارات والإشراف على الأطروحات العلمية فقط وعدم المشاركة في التدريس بعد سن الخامسة والستين.

كذلك يستطيع المشرع أن يضع نظامًا متكاملاً للأساتذة غير المتفرغين يتيح لحملة الدكتوراه التدريس والإشراف على الأطروحات لغير العاملين بالجامعات من الموظفين أو المهنيين، ويكفل هذا النظام نقل الخبرات التطبيقية إلى الجامعات.

(د) زيادة إسهام الإناث في القوى العاملة من التدريس

تستلزم زيادة نسبة إسهام الإناث في هيئات التدريس إعطاء أولوية استكمال الدراسات العليا داخل القطر للإناث، وتشجيعهن للعمل بمراكز البحوث، وتوفير الخدمات التي تتيح لهن الاحتفاظ بوظائفهن داخل الجامعات.

التوصيات

أولاً :استحداث كليات متخصصة للدراسات العليا وتخويل عمداء تلك الكليات صلاحيات واسعة في تنفيذ الأهداف والسياسات والخطط التي تعتمدها مجالس تلك الكليات.

ثانيًا :إلغاء إدارة البعثات وأيلولة اختصاصاتها وصلاحياتها إلى إدارة كليات الدراسات العليا المقترح استحداثها.

ثالثًا : تطبيق نظام الأقسام العلمية على مستوى الجامعة فقط بهدف توفير الأطر التدريسية التي تتحمل أعباء إدارية وتطوير القواعد الأساسية للبحث العلمي.

رابعًا : التعديل التدريجي لهياكل التعليم من خلال إعادة التوازن بين التعليم الثانوي الأكاديمي والتعليم المهني، وبين التعليم الجامعي والتعليم التقني بهدف تخفيف حجم الطلب على التدريسيين الجامعيين.

خامسًا : تقليص عدد المواد والوحدات الزمنية للدراسة وكذلك تطوير نظم الامتحانات وتقرير مدة سنة للتدريب العملي.

سادسًا : تطوير الوسائل والأساليب التعليمية من خلال التوسع في استخدام الوسائل المرئية والصوتية.

سابعًا : التوزيع الجغرافي المتوازن للتدريسيين بين الجامعات من خلال التزام التدريسيين بالعمل في الجامعات الإقليمية لمدة محددة، وزيادة مخصصات العاملين منهم بتلك الجامعات.

ثامنًا : الحد من إيفاد طلبة الدراسات العليا إلى الخارج، وخاصة في مجال الدراسات الإنسانية، والسعي إلى استقدام الأساتذة اللازمين إلى الجامعات العراقية والاستفادة من التدريسيين المهاجرين.

تاسعًا : التدخل التشريعي لوضع نظام متكامل للأساتذة غير المتفرغين وإلغاء الحد الأعلى لتقاعد التدريسيين.

عاشرًا : تشجيع زيادة إسهام الإناث في هيئات التدريس.

المراجع

أولاً: المنشورات والتقارير الرسمية

الجهاز المركزي للإحصاء، *المجموعة الإحصائية السنوية* ١٩٧٣ (بغداد ١٩٧٤).

الجهاز المركزي للإحصاء، *المجموعة الإحصائية السنوية* ١٩٨٢ (بغداد ١٩٨٣).

الجهاز المركزي للإحصاء، *كتاب الجيب الإحصائي* (١٩٧٨ (بغداد ١٩٧٨).

جامعة البصرة، *الدليل الإحصائي السنوي للعام الدراسي ١٩٨٤/٨٣* (البصرة ١٩٨٤).

جامعة بغداد، *نشرة جامعة بغداد الإحصائية للعام الدراسي ١٩٨٤/٨٣* (بغداد ١٩٨٤).

جامعة صلاح الدين، *المجموعة الإحصائية السنوية للعام الدراسي ١٩٨٤/٨٣* (أربيل ١٩٨٤).

الجامعة التكنولوجية، *النشرة الإحصائية لعام ١٩٨٥* (بغداد: ١٩٨٥).

الجامعة المستنصرية، *استمارة التعليم الجامعي للعام الدراسي ١٩٨٤/٨٣* (بغداد: ١٩٨٤).

جامعة الموصل، *التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٨٤/٨٣* الموصل (١٩٨٤).

مؤسسة المعاهد الفنية، *الدليل الإحصائي للعام الدراسي* ١٩٨١/٨٠ (بغداد ١٩٨٢).

وزارة التربيـــة، الإحصاء التربوي، *التقرير السنوي للأعوام الدراسية ١٩٧٤/٧٥، ١٩٧٥/٧٦، ١٩٧٦/٧٧، ١٩٧٧/٧٨، ١٩٧٨/٧٩، ١٩٧٩/٨٠، ١٩٨٠/٨١* (بغـــــداد: ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١).

ثانيًا: الكتب والبحوث

اتحاد الجامعات العربية، *دليل اتحاد الجامعات العربية*، الرياض الأمانة العامة، ١٩٨٤.

النشار، محمد حمدي، *الإدارة الجامعية*، التطور والتوقعات (بغداد: بغداد: اتحاد الجامعات العربية ١٩٧٦).

النشار، محمد حمدي، نحو مسار جديد للجامعات المصرية، *الأهرام الاقتصادي* العدد ٥٠٦ (القاهرة، مؤسسة الأهرام ١٩٧٦).

فرسون، سميح، المهنيون من أصل عربي وهجرة الكفاءات *ندوة هجرة الكفاءات*. اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا – بيروت ٤–٨ شباط ١٩٨٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨١).

مكتب التربية لدول الخليج، *دليل التعليم العالي والجامعي في دول الخليج العربي* (الرياض: مطبعة مكتب التربية ١٩٨٥.

Reasons of Shortage in Manpower of University Teaching Staff in Iraq

FOUAD M. A. AL-GOMAIE
Vice Dean, Faculty of Commerce and Economics, Sana'a University, Y.A.R

ABSTRACT. This research revolves around the phenomenon of shortage in the teaching staff at Iraqi universities. It is based upon one main hypothesis which states that such a shortage is due to the lack of necessary and proper data/information while planning teaching in universities. The researcher mainly applies historical approach in his paper. The time coverage is one decade that extends from 1972/73-1982/83. The paper is divided into two main parts. The first is devoted to discuss quantitative indicators of teaching staff. Such indicators include among others:

1. Professor/student ratio is usually high.
2. The high percentage of non-Iraqi teaching staff compared with the Iraqis.
3. The very high percentage of M.A. holders among the teaching staff.
4. The very low percentage of those whose academic ranks are full professors and associate professors.

This first part of the paper also studies the expected shortage of the teaching staff up to the year 2,000 with reference to the following:

1. Expected increase of Iraqi population and the ratio of such increase.
2. Expected demand upon university education.

The other part of the research deals with reasons of shortage which had not been taken into consideration while planning teaching in universities.

These reasons include:
1. Low percentage of graduate students compared with the total number of students.
2. Dependence upon foreign universities in graduating and preparing teaching staff.
3. Low percentage of female teaching staff due to customs and traditions.
4. Imbalanced geographic distribution of teaching staff among the main university in Baghdad and Iraqi regional universities. This distribution includes both number and academic ranks of teaching staff.
5. Brain drain of teaching staff to foreign countries especially U.S.A.
6. Neglect of two year non-university higher education.
7. Increase of general education in high schools which necessitates in crease of social demand upon university education.
8. Increase of non-academic responsibilities of the teaching staff particularly administrative responsibilities.
9. Absence of applying modern teaching techniques and methods.

At the end, the researcher presents a number of observations and recommendations in order to overcome the current shortage of university teaching staff up to the year 2,000.